

«مصطفى: المنتج الوطني أولوية حكومية.. واحتياجات مخيمي طولكرم ونور شمس في صلب الاستجابة

«بنعمرها» في طولكرم.. مهرجان للصناعات الوطنية يتحدى الحصار ويعيد رسم ملامح الأمل الاقتصادي



وأشار السـرغلي إلى أن إدارة المهرجان وفرت أماكن للمبيت للزوار القادمين من محافظات الضفة الغربية والداخل المحتل، بهدف تسهيل مشاركتهم وحضورهم، كما خصصت مساحة للألعاب والملاهي الموجهة للأطفال، إلى جانب تنظيم حفلات ترفيهية مسائية يومية للصغار، بما يوفر أجواء عائلية تجمع بين التسوق والترفيه والتفاعل المجتمعي.

«بنعمرها».. حين يتحول البناء إلى إرادة وطنية، وبين أجنحة الشركات والمنتجات الوطنية، تتجلى رسالة المهرجان بوصفه أكثر من فعالية اقتصادية عابرة؛ فهو مساحة لاستعادة الثقة بالقدرـة الفلسطينية على الإنتاج، وفرصة لتأكيد أن عجلة الحياة لن تتوقف أمام الحصار، وأن المصانع والمتاجر والمؤسسات الوطنية ستظل قادرة على مواصلة العمل ما دامت الإرادة حاضرة والتكاتف قائمًا.

وفي طولكرم، التي تواجه تحديات قاسية وتدايعات إنسانية واقتصادية متراكمة، يكتسب شعار «بنعمرها» معنى يتجاوز الكلمات، ليصبح تعبيرًا عن التمسك بالأرض، وحماية مصادر الرزق، وإعادة بناء ما دمـره الاحتلال، وصناعة فرص جديدة للأجيال القادمة. فهنا، لا يقتصر الصمود على مواجهة الألم، بل يمتد إلى العمل والإنتاج وإحياء الأمل، في رسالة تؤكد أن شعبًا يتمسك بأرضه ويصون مقدراته ويواصل البناء، قادر على تحويل التحديات إلى دافع للحياة، وأن طولكرم ستبقى، رغم الجراح، مدينة تصنع الأمل وتتمسك بحقها في مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

الإيمان العميق بأهمية المنتج الوطني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز قدرة الشركات والمصانع الفلسطينية على مواصلة الإنتاج في ظل الظروف الراهنة.

وأشار إلى أن مشاركة عشرات الشركات من مختلف محافظات الضفة الغربية تجسد روح التضامن والوحدة الاقتصادية، وتؤكد أهمية التعاون والتكامل بين القطاعات المختلفة لمواجهة التحديات وتجاوز الصعوبات.

52 شركة و37 مطعمًا ومحل حلوليات في تظاهرة اقتصادية واسعة

وفي سياق متصل، أكد المدير العام لتلفزيون الفجر الجديد يسري السـرغلي أن مهرجان طولكرم للصناعات الوطنية يعد من أبرز الفعاليات الاقتصادية من نوعها في فلسطين، مشيرًا إلى أن المهرجان يقام على مساحة تبلغ نحو سبعة آلاف متر مربع، في إطار جهود واسعة لتوفير مساحة تجمع الشركات والمنتجين وتتيح لهم عرض منتجاتهم والتواصل مع الجمهور.

وأوضح أن أكثر من ألف شخص شاركوا في أعمال تجهيز موقع المهرجان، الأمر الذي أسهم في توفير فرص عمل وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، إلى جانب الجهود التنظيمية واللوجستية اللازمة لإنجاح الفعالية.

وأضاف أن المهرجان يستقطب نحو 52 شركة و37 مطعمًا ومحلًا للحلويات من مختلف محافظات الضفة الغربية، بما يعكس اتساع المشاركة وتنوع القطاعات الاقتصادية الحاضرة، ويمنح الزوار فرصة للتعرف على منتجات وطنية متعددة، ويدعم التواصل المباشر بين الشركات والمستهلكين.

دلالات رمزية تعكس الإصرار على مواصلة البناء والعمل، رغم الأزمات التي تواجه المحافظة، وما شهدته من حصار وتخريب طال البنية التحتية والاقتصاد المحلي.

وأوضح شـنك أن شعار «بنعمرها» يستند إلى إيمان راسخ بأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوحيد الجهود لإعادة بناء الاقتصاد في طولكرم، مشددًا على أن الجامعة حافظت على دورها في أصعب الظروف، ولم يقتصر حضورها على مواصلة رسالتها التعليمية، بل امتد إلى دعم التنمية والمشاركة المجتمعية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وأضاف أن احتضان الجامعة لهذا الحدث يجسد انفتاحها على محيطها الوطني والاجتماعي، وحرصها على الإسهام في المبادرات التي تعزز الإنتاج المحلي، وتدعم المؤسسات والشركات الفلسطينية، وتوفر فرصًا جديدة للتعاون والعمل.

كميل: الاقتصاد ركيزة أساسية للصمود الوطني

وأكد محافظ طولكرم الدكتور عبد الله أن الاقتصاد يمثل أحد الأعمدة الأساسية لصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وسياساته.

وأشار إلى أن تنظيم المهرجان رغم التصعيد الإسرائيلي المتواصل يعكس تمسك أبناء المحافظة بأرضهم وهويتهم الوطنية، ويبعث برسالة واضحة مفادها أن محاولات التهجير والتدمير لن تنال من إرادة الشعب الفلسطيني في مواصلة حياته وبناء مؤسساته والحفاظ على مقدراته.

وشدد كميل على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وتضافر الجهود الرسمية والأهلية والاقتصادية، إلى جانب دعم الطاقات الشبابية والإبداعية، بما يسهم في بناء قاعدة اقتصادية قوية وقادرة على مواجهة التحديات، وفتح آفاق أوسع أمام التنمية والإنتاج.

عوض: مشاركة واسعة تعكس وحدة الاقتصاد الفلسطيني

وأكد رئيس غرفة تجارة وصناعة وزراعة طولكرم قيس عوض أن المهرجان يعكس

وأشار إلى حجم الدمار الذي لحق بمخيمي طولكرم ونور شمس، وما رافقه من تدمير مئات المنازل وتشريد آلاف المواطنين، مؤكدًا أن احتياجات المخيمين تحتل موقعًا متقدمًا في أولويات الاستجابة الحكومية، بالتوازي مع مواصلة تنفيذ مشاريع الطرق والمياه والبنية التحتية والتشغيل، بالتعاون مع البلديات خلال العام الجاري، بما يسهم في تعزيز صمود المواطنين، وتمكينهم من البقاء والعمل، وإعادة تشييط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة.

وشدد مصطفى على أن الاستيطان وتقطيع أوصال الضفة، إلى جانب المجازر المتواصلة في قطاع غزة، تستهدف تقويض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، إلا أن الشعب الفلسطيني يواصل بناء مؤسساته وتعزيز اقتصاده بإرادة لا تـلين، متمسكًا بحقوقه الوطنية وثوابته المشروعة.

وأوضح أن الاقتصاد الفلسطيني واجه خلال السنوات الثلاث الأخيرة ظروفًا بالغة الصعوبة، في ظل انتشار مئات الحواجز العسكرية على الطرقات، وما نتج عنها من تدايعات سلبية طالت مختلف مناحي الحياة، فضلًا عن اعتداءات المستوطنين وجنود الاحتلال المتواصلة.

وأشاد بصمود أبناء محافظة طولكرم وأصحاب الشركات والمصانع والتجار، الذين يواصلون أعمالهم ويحافظون على الإنتاج وفرص العمل، معتبرًا أن استمرار النشاط الاقتصادي يشكل ركيزة أساسية لتعزيز الصمود، وحماية المشروع الوطني، وصون حق الفلسطينيين في الوجود على أرضهم ووطنهم.

وأكد مصطفى أن الحكومة تمنح المنتج الوطني أفضلية في المشتريات الحكومية، وتواصل العمل على استكمال مشاريع قوانين من شأنها تشجيع الاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يدعم الإنتاج المحلي ويعزز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مواجهة التحديات.

خضوري: «بنعمرها» رسالة إصرار على البناء

وأكد رئيس جامعة فلسطين التقنية «خضوري» الدكتور حسين شـنك أن انطلاق المهرجان بالتزامن مع بداية العام الأكاديمي الجديد يحمل

طولكرم- الحياة الجديدة- مراد ياسين- في مدينة أنهكتها تدايعات العدوان والحصار، وطالت أضرار الاحتلال مخيميهابنيتهاتحتية ومقوماتها الاقتصادية، تفتح طولكرم نافذةً جديدةً للأمل، مؤكدةً أن إرادة الحياة أقوى من محاولات التدمير، وأن البناء سيظل عنوانًا للصمود الفلسطيني. ومن قلب هذه المدينة التي تواجه تحديات متلاحقة، انطلقت فعاليات مهرجان طولكرم الرابع للصناعات الوطنية «بنعمرها»، في مشهد يجسد التمسك بالأرض، ودعم المنتج الوطني، واستنهاض الاقتصاد المحلي، وتعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات، رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة.

ويأتي المهرجان، الذي نظّمته شبكة الفجر الإعلامية وغرفة تجارة وصناعة وزراعة طولكرم، على أرض جامعة فلسطين التقنية «خضوري»، بمشاركة واسعة من شركات القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية والأهلية وممثلين عن القوى الوطنية، ليشكل تظاهرة اقتصادية ومجتمعية تسعى إلى تنشيط الحركة التجارية، وفتح آفاق جديدة أمام الصناعات الوطنية، وتوفير مساحة للتواصل بين المنتجين والمستهلكين، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى حماية الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدرته على الصمود والاستمرار. وشهدت مراسم الافتتاح حضور رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى، وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية والوطنية، ومحافظ طولكرم الدكتور عبد الله كميل، ورئيس غرفة تجارة وصناعة وزراعة طولكرم قيس عوض، ورئيس جامعة فلسطين التقنية «خضوري» الدكتور حسين شـنك، إلى جانب ممثلي المؤسسات الأمنية والمدنية والشركات المشاركة.

مصطفى: دعم المنتج الوطني وتعزيز صمود الاقتصاد

وقال مصطفى إن تنظيم المهرجان في هذه المرحلة يحمل رسالة تتجاوز حدود المعرض، مفادها أن طولكرم، رغم الحصار والقيود المشددة التي تطال المدينة وضواحيها وبلدياتها، لا تزال قادرة على النهوض واستعادة عافيتها الاقتصادية، ومواجهة محاولات الاحتلال تدمير مقومات الحياة والإنتاج الفلسطيني.

مصطفى يفتتح سوق الجملة المركزي للخضراوات والفواكه في طولكرم ويؤكد مواصلة تطوير القطاع الزراعي وتعزيز صمود المزارعين

إنجاز وشق 50 كيلومترًا من الطرق الزراعية واستصلاح 155 دونمًا لتعزيز صمود المزارعين

لعرض منتجاتهن وتسويقها، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الأسواق المركزية في فلسطين، بما يفتح آفاقًا جديدة أمامهن للمشاركة الاقتصادية وتعزيز حضورهن في القطاع الزراعي.

وأضاف أن الساحة التي أُضيفت إلى السوق المركزي في طولكرم ستشكل متنفسًا اقتصاديًا واجتماعيًا للمدينة، إذ ستنظم البلدية فيها فعالية اقتصادية أسبوعية بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة. وأشار إلى تطبيق هذا النموذج في نابلس وبيت لحم، بعد تطبيقه سابقًا في الخليل وقباطية وخن يونس، مع التوجه إلى تعميمه مستقبلاً في مناطق أخرى.

ويعدّ سوق طولكرم المركزي للخضار والفواكه أحد أسواق الجملة الزراعية الرئيسية في الضفة الغربية، ويؤدي دورًا مهمًا في تسويق المنتجات الزراعية وربط المزارعين بالتجار والموزعين، وتسهيل تداول الخضار والفواكه.

وجرى تطوير السوق ضمن تدخلات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من خلال مشروع «Il MAP»، بهدف تحسين البنية التحتية ورفع كفاءة الخدمات والتخزين وتعزيز إدارة السوق، وتحسين فرص وصول النساء إلى الأنشطة الاقتصادية الزراعية.

وشمل المشروع إنشاء مظلات وهياكل فولاذية بمساحة تقارب ألفي متر مربع، لتوفير الحماية للمزارعين والتجار والمنتجات الزراعية، وتحسين ظروف البيع والتحميل والتفريز.

كما تضمن تجهيز ثلاث غرف تبريد بمساحة إجمالية تقارب 216 مترًا مربعًا، للمساعدة في حفظ المنتجات الزراعية والحد من التلف والفقد بعد الحصاد، وتحسين جودة المنتجات المتداولة.

وشمل المشروع أيضًا تأهيل ساحات السوق والبنية التحتية، بما في ذلك مواقف ومساحات مسفلنة تقارب 3700 متر مربع، وتنظيم حركة دخول الشاحنات وخروجها، وتحسين مناطق التداول والتحميل والتفريز.

وتضمن كذلك إنشاء خزان لتجميع المياه بسعة تقارب 200 متر مكعب، لدعم إدارة الموارد المائية والاستفادة منها في خدمات السوق، إلى جانب تخصيص نقطة بيع للمنتجات النسوية وتجهيز مساحة تحت اسم «ريفنا للمنتجات النسوية»، بهدف تمكين النساء من تسويق منتجاتهن وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية في القطاع الزراعي.

كما شملت أعمال التطوير تحسين الخدمات والسلامة، وتأهيل المرافق الصحية للرجال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز متطلبات السلامة ومكافحة الحريق، وتنفيذ الأعمال المساندة لتشغيل السوق.

الفعالية تشكل بارقة أمل للمزارع الفلسطيني، وتحديدًا في محافظة طولكرم، في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع الزراعي، مؤكدًا أهمية إنجاز المشروع في تطوير المنظومة التسويقية، ليس في طولكرم فحسب، بل في محافظتي نابلس وبيت لحم أيضًا.

وأضاف أن قيمة المشروع تبلغ نحو مليون ومئتي ألف دولار لكل سوق، ويهدف إلى تحسين المنظومة التسويقية من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتطوير الأسواق وتسهيل وصول المزارعين إليها وتسويق منتجاتهم في طولكرم ومختلف محافظات الوطن.

وأكد الحوامدة أن وزارة الزراعة، بتوجيهات من الوزير، تعمل على تسخير إمكانياتها لخدمة المزارعين ومساندتهم، بما يسهم في تعزيز صمودهم ودعم القطاع الزراعي وتحسين فرص تسويق المنتجات الزراعية.

وقال رئيس برنامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، غرام صالح عيسـة، إن افتتاح الأسواق المركزية في محافظات طولكرم ونابلس وبيت لحم جاء ثمرة عمل استمر أكثر من ثلاث سنوات، ضمن المرحلة الثانية من برنامج دعم القطاع الزراعي متعدد المراحل، الذي تدعمه الدنمارك والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وإيطاليا وسويسرا وكندا.

وأضاف أن افتتاح هذه الأسواق يتزامن مع الاحتفال بأسبوع يوم الأغذية العالمي، الذي يأتي هذا العام تحت شعار «نبتكر اليوم لنغذي المستقبل»، مشيرًا إلى أن مفهوم الابتكار ينطبق بصورة خاصة على فلسطين، حيث تتعلم المنظمة، منذ عام 2003، من قدرة المزارع والإنسان الفلسطيني على الابتكار، ليس من أجل البقاء فحسب، بل للنمو والتطور أيضًا، مؤكدًا أن افتتاح الأسواق يشكل دليلًا على هذه القدرة.

وأشار عيسـة إلى أن الحكومة الفلسطينية، ممثلة برئيس الوزراء وثلاثة وزراء وكـيل وزارة الزراعة، وبمشاركة محافظ طولكرم والمؤسسات المعنية، حرصت على الاحتفاء بهذا الإنجاز رغم الظروف الصعبة التي تمر بها المحافظة، بما يعكس أهمية دعم القطاع الزراعي وتعزيز صمود المزارعين.

وأوضح أن تطوير الأسواق المركزية شمل منظومة متكاملة تبدأ بتعزيز الحوكمة وتطوير الإدارة وفق المعايير الدولية، مرورًا بتحسين الخدمات المقدمة، وصولًا إلى تأهيل البنية التحتية، بما يشمل أنظمة الطاقة وإدارة المياه والتفريز المبرد والساحات، إلى جانب تطوير أنظمة الإدارة.

ولفت إلى أن المشروع عزز الشمولية داخل الأسواق المركزية، من خلال تخصيص مساحات للنساء والجمعيات

الثمار، الأمر الذي يهدد مصادر رزقهم ويزيد من معاناتهم.

وأكد كميل أن المحافظة، رغم الظروف القاسية والتحديات المتراكـة، تتمسك بالحياة والصمود ومواصلة العمل والإنتاج، مشددًا على أهمية تعزيز صمود المزارعين ومجتميتهم، وتمكينهم من البقاء في أراضيهم والحفاظ على مصادر رزقهم.

وثمّن دور جميع الجهات التي أسهمت في إنجاز المشروع ودعمه، لما يوفره من بيئة داعمة للمزارعين والتجار والمستهلكين والنساء الفلسطينيات المنتجتات، ويسهم في تعزيز فرص تسويق المنتجات المحلية ودعم الاقتصاد الوطني.

وقال نائب رئيس بلدية طولكرم ناظم السفاريني إن المشروع يأتي في توقيت بالغ الأهمية، في ظل حاجة المحافظة إلى مزيد من الإسناد والدعم من المؤسسات والقطاعات الحكومية والدول المانحة، لا سيما في القطاع الزراعي، في ظل اعتداءات الاحتلال وحالات النزوح والتهجير القسري من المخيمات والمنازل، إلى جانب هجمات المستوطنين المتواصلة على الأراضي الزراعية والمزارعين، خاصة خلال موسم قطف الزيتون.

وأضاف أن التعاون بين وزارة الزراعة والدول المانحة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أسهم في إنجاز المشروع وإخراجه إلى حيز التنفيذ، بما يعزز دعم القطاع الزراعي ويساند المزارعين في مواجهة التحديات التي تفرض عملهم.

وأشار السفاريني إلى أن طولكرم لم تعد كما كانت في السابق، إذ كانت أراضيها الزراعية الشاسعة تنتج كميات وفيرة من الخضراوات والفواكه والحمضيات، تكفي احتياجات المحافظة وتزوّد المحافظات الأخرى بالمنتجات الزراعية، إلا أن التوسع الاستعماري وتجريف الأراضي والتدمير المتواصل للمساحات الزراعية أدت إلى تراجع الإنتاج، حتى بات لا يلبّي احتياجات أبناء المحافظة كما كان سابقًا.

وأكد أن طولكرم بحاجة اليوم إلى وقفة جادة ومساندة حقيقية لتعزيز صمود المواطنين في مواجهة مخططات التهجير، وتوفير مقومات البقاء وفرص العمل التي تمكّنهم من العودة إلى أراضيهم وزراعتها، واستعادة دور القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد المحلي.

وأكدت سفيرة مملكة الدنمارك لدى دولة فلسطين، آن لـويز كلينكي، في كلمتها، استمرار دعم بلادها للقطاع الزراعي الفلسطيني، بما يسهم في تعزيز صمود المزارعين وتمكينهم من البقاء في أراضيهم ومواصلة العمل فيها، وشكرت الجهات الشريكة والداعمة للمشروع.

وقال وكيل وزارة الزراعة بدر الحوامدة «ولف» إن هذه

وتوريد خزانات مياه وتكبيها في جبارة وعـلار، وإنشاء وحدات ري حديثة وشبكات ري لخـمسين مزارعًا.

وأشار إلى إنجاز شق وتأهيل نحو 50 كيلومترًا من الطرق الزراعية الحيوية في شـوفة وكتـابـيا وكفر صور وكـور وسفارين ومناطق الشعراوية وكفر جمال وكفر زيبـاد، إضافة إلى استصلاح وتأهيل نحو 155 دونمًا من الأراضي الزراعية المهدة بالاستيلاء، والواقعة بمحاذاة الجدار والمستوطنات. وأكد أن التدخلات الحكومية شملت أيضًا مجالات الأشـتال والبيوت البلاستيكية والإنتاج الحيواني والمساعدات الطارئة، مشددًا على استمرار العمل في هذه المجالات لتعزيز صمود المزارعين ودعم الإنتاج الزراعي.

وثمّن رئيس الوزراء الدور الذي يقوم به الشركاء الدوليون، وفي مقدمتهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وإسهامات الاتحاد الأوروبي والدنمارك وسويسرا وإسبانيا، في تنفيذ المشاريع الحيوية، وتحسين الخدمات وتوفير فرص اقتصادية ملموسة للمواطنين.

واختتم رئيس الوزراء بالتأكيد على أن رسالة الحكومة من طولكرم واضحة، قائلًا: «رغم الاحتلال والاعتداءات وكل محاولات التضيق، سنواصل العمل على حماية أرضنا، وتعزيز صمود أهلنا، وبناء اقتصاد فلسطيني قادر على الإنتاج والاستمرار. فثبات الناس على أرضهم يحتاج إلى أكثر من الإرادة؛ يحتاج إلى مقومات حياة، وفرص عمل، ومصادر رزق».

وقال محافظ طولكرم عبد الله كميل إن افتتاح السوق يأتي في ظل ظروف استثنائية وصعبة تمر بها المحافظة، التي تعيش واقعًا من المعاناة جراء الاحتلال الإسرائيلي منذ 624 يومًا، تتواصل خلالها الانتهاكات التي تمس القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتلقي بظلالها على مختلف مناحي الحياة.

وأضاف أن المحافظة تواجه أزمة نزوح قسري طالت نحو 24 ألف مواطن من مخيمي طولكرم ونور شمس، مشيرًا إلى أن المزارع الفلسطيني يتعرض لاعتداءات متواصلة من المستعمرين المدعومين بالسلاح من حكومة الاحتلال، وبمحامية جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضح كميل أن مئات النـومـات من الأراضي الزراعية القريبة من الخط الغربي تعرضت للتدمير، بما فيها البيوت البلاستيكية، فضلًا عن آلاف الدونـمات الواقعة خلف جدار الفصل والتوسع العنصري، التي يـحـرم المزارعون من الوصول إليها واستغلالها.

وأشار إلى أن المزارعين يواجهون مخاوف متزايدة مع بدء موسم قطف الزيتون، نتيجة اعتداءات المستعمرين التي تستهدفهم وأشجار الزيتون، من خلال اقتلاع الأشجار وسرقه

طولكرم- وفا- افتتح رئيس الوزراء محمد مصطفى، أمس الاثنين، سوق الجملة المركزي للخضراوات والفواكه في محافظة طولكرم، ضمن مشروع استكمال إصلاح وتطوير ثلاثة أسواق مركزية في الضفة الغربية، بهدف تنظيم تسويق المنتجات الزراعية، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمزارعين والمنتجين، بحضور محافظ طولكرم عبد الله كميل، وعدد من الوزراء والشركاء الدوليين والشخصيات الرسمية والاعتبارية.

وقال رئيس الوزراء، خلال الافتتاح: «يسعدنا أن نكون اليوم في طولكرم لنفتتح مشروعًا مهمًا للمزارعين والتجار والأهالي، نريد له أن يسهم في تنظيم تسويق المنتجات الزراعية، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وفتح فرص اقتصادية أوسع أمام المزارعين والمنتجين».

وأضاف أن افتتاح السوق يأتي في وقت يواجه فيه أبناء شعبنا إرهاب المستعمرين واعتداءاتهم المتواصلة على الأراضي الزراعية والمزارعين ومصادر رزقهم، في محاولة لفرض واقع يدفع المواطنين بالقوة إلى الابتعاد عن أراضيهم.

وأشار إلى أن هذه الاعتداءات تتواصل في مختلف المحافظات خلال موسم قطف الزيتون، بما في ذلك محافظة طولكرم، لافتًا إلى الاعتداءات الأخيرة في رامـين وبيت ليد ومواقع أخرى، حيث يتعرض المزارعون للاعتداء، وتُـسـرق محاصيلهم ومعداتهم أثناء قطف الزيتون.

وشدد رئيس الوزراء على أن من حق المزارع الفلسطيني أن يصل إلى أرضه، ويقطف ثمارها، ويعيش من إنتاجه بأمان وكرامة.

وأكد أن الحكومة لا تسعى إلى الحفاظ على الاقتصاد الفلسطيني فحسب، بل تعمل أيضًا على تطوير قدرته على النمو، رغم القيود والتحديات، موضدًا أن الحكومة، من خلال وزارة الزراعة، وبالشراكة مع المزارعين والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، تعمل على ترجمة هذه الرؤية إلى مشاريع ملموسة تحمي الإنتاج، وتفتح الأسواق، وتعزز الاقتصاد الفلسطيني.

وأضاف أن تطوير سوق طولكرم المركزي يأتي ضمن جهود أوسع لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، وزيادة قدرته على المنافسة والتوسع.

وأوضح رئيس الوزراء أن المؤسسات الحكومية عملت على تمديد شبكات وخطوط مياه رئيسية وناقلة في عـنينا وكفر عبـوش وكفر جمال ومواقع أخرى، إلى جانب تأهيل وتطوير أربعة آبار جوفية رئيسية في التـزلة الغربية وعـتيل وطولكرم.

وأضاف أن الجهود شملت إنشاء 21 بركة زراعية وخزاناتًا تجميعيـًا في عـتيل ودير العـصون وزيتا وباقـة الشـرقية،